

الفصل الرابع

مبررات الأخذ بفلسفة التربية المستمرة

مقدمة:

أولاً : مبررات التربية المستمرة

ثانياً : مبررات الأخذ بفلسفة التربية المستمرة

ثالثاً : ملامح الإستراتيجية العربية للأخذ بفلسفة التربية المستمرة

رابعاً : العوامل التي ساعدت على الأخذ بها

الفصل الرابع

مبررات الأخذ بفلسفة التربية المستمرة

مقدمة :

جاء الإسلام مؤكدا منذ البداية على أهمية التعليم والتعلم للمسلمين ذكور أو إناثا ورافعا من شأن العلم والعلماء إلى أبعد الحدود، ولعل من أعظم الأدلة على اهتمام الإسلام بالعلم والعلماء في أول آيات القرآن الكريم جاءت دعوة إلى العلم والتعلم باعتبار العلم وسيلة إلى السعادة في الدارين حيث يقول الله عز وجل في كتابه الكريم: ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ [العلق: 1-5].

ولقد حرص الإسلام على تشجيع المتعلم عن طريق التعلم، وأوجد عنده الدافعية للتعلم من خلال توضيح مكانة العلم والعلماء، وفي ذلك يروى أبو الدرداء رضي الله عنه عن محمد رسول الله ﷺ أنه قال : من سلك طريقا يطلب فيه علما أسلك الله به طريقا من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم وأن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وأن العلماء ورثة الأنبياء، وأن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولأدرهما وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر (رواه الترمذي).

أولاً : مبررات التربية المستمرة

يرتكز حق الأفراد في التعليم المستمر من خلال برامج التربية المستمرة على المبررات الفلسفية والاجتماعية والسيكولوجية والتربية التالية :

1- المبررات الفكرية

أن كل إنسان يجب أن يستمر في التعلم من أجل البقاء وقد ساهمت وشجعت الأديان على ذلك، فكثير من المجتمعات الإسلامية يقبل النامس على تدارس القرآن الكريم لفهمه وتطبيقه في حياتهم اليومية والأصل أن التعلم معه فطري لكل إنسان فالبشر متساون خلقاً، ولهم مطلق الحق في التساوي من حيث اكتساب المهارات والمعارف إنه يكاد لا يوجد أي عذر أو مبرر لأي إنسان أي يحيا حياة محدودة الأبعاد فللكل إنسان الحق في استمرارية التعلم، دون اعتراض أو انقطاع كي يحقق أمانه، وينمي طاقاته الذاتية، ويضطلع بمسؤوليته في إصلاح هذا العالم وإنها مسئولية المستنيرين في المجتمع أن يؤكدوا لأخوانهم ممن هم أقل حظاً منهم علمياً، أن وسيلة خلاصهم من بوتقة الجهل والفقر والمرض والشفاء كما تستدعي ذلك متطلبات العدالة الاجتماعية التي تنادي بالمساواة بين الذين يملكون والذين لا يملكون إنما هي استثمار التربية مدى الحياة.

2- المبررات الاقتصادية

وترتكز على مبدأ المشاركة في الحضارة المعاصرة ومبدأ نختر التخلف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وبذلك تكون التربية سلاحاً علمياً للدفاع عن كيان ومنجزات الأمة، ففي البلدان النامية حيث ما يزال أغلب النامس متعلمين وغير متعلمين قليلي الانفتاح على المعرفة التي تخص حياتهم فإن المنفذ الوحيد الذي سيتشلهم من أمراض الفقراء الجهل المظلم يكمن في مجال التربية حيث أن تربية الجماهير تسهم في :

1- تحسين إنتاجيتهم.

2- حفظ وزيادة مصادرهم الحياتية.

3- تمكينهم من العيش في بيئة صحية سليمة.

4- غرس عادات الصحة النفسية والبيئة ومبادئها فيهم.

5- إثارة حوافزهم نحو العناية الصحية بأطفالهم وتعليمهم.

وهكذا فإنه يجب ألا يقتصر دور برامج التربية المستمرة على الاعتبارات البيداغوجية بل يجب أن يتعداها إلى تفاعل اقتصادي اجتماعي أوثق بين التعلم والحياة.

3- المبررات السيكلوجية والتربوية :

حيث يرى الآباء في التربية المستمرة محسنا لأوضاعهم الاجتماعية على المستوى الفردي والعائلي والمجتمعي وقد أكدت دراسات عديدة على أهمية نوع الحياة التي يجيها الآباء في أداء أطفالهم التعليمي في المدارس، فالظروف الاجتماعية والاقتصادية واهتمام الوالدين بالتعليم والصحة والتغذية لها آثار تربوية هائلة على تحصيل المتعلمين وأدائهم التعليمي ويدفع لتحقيق مثل هذه الأهداف أيضا :

أ- الرغبة في التوافق الاجتماعي والنفسي مع الآخرين.

ب- حرية الاختيار لإشباع مثيرات معينة لدى الفرد بالمستوى الذي يطمح فيه.

4- المبررات السياسية

أن تطور المؤسسات السياسية المحلية تستدعي وجود قيادة عملية قادرة تتمتع بقسط وافر من فهم مهام الحكم ووظائفه أن التمرس بالمواطنة مطلب حيوي كما أن الأيديولوجيات السياسية تستخدم كأداة قوية في تعليم الصغار والكبار والمجتمعات والتعلم بطبيعته يتواصل مدى الحياة بين الأجيال سواء كان بالكلمة أو الصحف أو وسائل الاتصال الجماهيري وهو أثر من آثار التربية المستمرة.

5- المبررات التكنولوجية المهنية والثقافية :

تتأثر الدول النامية شأنها شأن الدول الصناعية المتقدمة بالانفجار المعرفي والتطور التكنولوجي الهائل على مختلف المستويات ففنيها، وعلماءها، معلموها وموظفوها الإداريون يحتاجون إلى تجديد معلوماتهم وتحسين مهارتهم بلا توقف أو انقطاع وإن حاجة هذه البلدان إلى التكامل الصاعد أو الرأسي والأفقي ملحة جدا بسبب :-

أ- عدم توفر مجموعة أقران مرجعية كافية، حيث أن غياب هذا المرجع يجرم كبار المتعلمين من فرص إثارة الاتصال العقلي والتعلم المتبادل.

ب- عدم تعرض هؤلاء المتعلمين للتغيرات والصراعات الجديدة في الأماكن الأخرى من العالم بشكل كاف ومباشر.

ج- عدم ملائمة التدريس أو التعلم الأساسي الذي يتلقاه أولئك، المتعلمين لفترة طويلة.

6- المبررات النفسية والتعليمية

وهذه تنطلق من مبدأ الحفز وذلك لإشباع حاجات الفرد الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية كما تستجيب لمبدأ الفروق الفردية والذي يميز البشر والتعليم عادة يقوم بترشيد وضبط هذه العلاقة التبادلية حتى يحقق أهدافا تربوية يراها المربون هامة لحياة الناشئة وتماسك المجتمع ولقد أصبحت الحاجة إلى تخفيض السنوات المبكرة من العمر للتدريب على كيفية التعلم، والتكيف مع التحولات المستجدة، وتنمية قابلية التكيف، وكلها مطالب وضروريات ملازمة لطبيعة العصر والمجتمع المستقبلي ويصبح هذا التغير المطلوب ممكنا عندما يتوفر نسق ونظام من التربية المستمرة المتكاملة.

ثانيا - مبررات الأخذ بظلسفة التربية المستمرة :

إن التوجه السائد اليوم لدى المهتمين بالشأن التربوي يدعو لضرورة الأخذ

بفلسفة للتربية تبني في ضوء جوهر فلسفة التربية المستمرة، اعتبار المبررات منطقية وواقعية لتحديث التربية وتطويرها وتجديدها في هذا الاتجاه.

ومن أهم المبررات التي تدعو للأخذ بفلسفة التربية المستمرة:

1- القصور والعجز في الأنظمة التربوية التقليدية

القصور والعجز في الأنظمة التربوية التقليدية إذا أن الأنظمة التربوية الحالية تعاني من مظاهر نقص شديد تقلل من قدرتها على إعداد الأفراد لحياة منتجة فعالة في وجه تحديات العصر، ومن بين هذه النواقص، قصر التعليم على المراحل الباكرة من حياة الإنسان وإغفال مراحل الحياة اللاحقة، والتركيز الكبير على معرفة الحقائق على حساب الاتجاهات والمثل والقيم وطغيان التمدرس على حساب التعليم من الحياة وخارج جدران المدرسة، والانفصال ما بين التربية والحياة.

وتبين المؤشرات أن هناك تدني مزعج بالنسبة لنوعية التعليم وجودته في الوطن العربي، ونتيجة لهذا التدني أصبح التعليم في العالم العربي معوقا للتنمية بدلا من أن يكون عنصرا فعالا في إحداثها فالتعليم حتى بالمعايير التقليدية مازال متخلفا بالمقارنة بما في العالم وفي بعض الأحوال حتى بالنسبة للبلدان النامية.

2- التغيرات المتسارعة في الثقافة والاقتصاد والمعرفة

يعد التغير السريع في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والعلوم من أهم سمات العقود الأخيرة في القرن العشرين فالتغير في الحضارات القديمة كان ألفيا ثم أصبح قرنيا وهو في واقع حياتنا الحالية يوميا قمع تضخم المعرفة وتنوع الخبرات وسرعة امتلاكها، لم يعد هدف التربية هو نقل المادة التعليمية بل إكساب المتعلم القدرة على التعليم ذاتيا مدى الحياة التربوية والاستفادة من معطيات التقنية الحديثة خاصة وسائل التعليم عن بعد وتوظيفها في تحقيقي التدريب المستمر في أثناء الخدمة لجميع الشرائح المهنية بعيدا عن الطرائق التقليدية، الأمر الذي سيكون له

إحداث تغييرات نوعية على أداء المعلمين، وبالتالي كفاءة المخرجات وتحسين المردودية الاقتصادية لأداء المهنيين والمتخصصين، وهذا التوجه إن طبق سيخلق أراثا تربويا يتأصل يوما بعد يوم في ذهنية الممارسين وصناع القرار التربوي الذي لامناص لهم من الاعتراف بالتربية المستمرة كخيار استراتيجي لتطوير نوعية التعليم وجودته.

3- التغييرات العالمية ورياح التغيير

إن التغييرات في وتيرة الحياة وتبدل القيم النسبي وارتفاع مستوى المعيشة، اضطر كثير من النساء العربيات للخروج للعمل ومشاركة الرجل فيه، وبعض الدراميين اضطروا لترك الدراسة في سن مبكرة وانضموا للقوى العاملة لمساعدة أسرهم التي هي في أمس الحاجة للدخل الإضافي هذه القوى العاملة وبطبيعة الحال غيرها تستلزم مهارات فنية وشخصية أصبحت اليوم ضرورية ولكنهم لا يملكونها، الأمر الذي ينعكس على كفاءتهم وأدائهم أن هذا التغيير في مشهد سوق العمل العربية وما سترتب عليه من نتائج عقلية ونفسية واقتصادية يستدعي توفير برامج مستمرة للتوجيه والإرشاد الوظيفي وبرامج التدريب المستمر وإعادة التأهيل والتشغيل، وبرامج مخصصة لإكساب العاملين مهارات الحاسوب واللغات الأجنبية وفنون الإدارة البسيطة التي أصبحت أساسية للعاملين حتى في المستويات الإدارية والفنية الدنيا، وحجم الضغوط النفسية والعملية تحتم التفكير في بناء برامج للترفيه وشغل وقت الفراغ لهؤلاء العاملين للمحافظة على توازنهم النفسي والعقلي والعاطفي الذي يبعث الحيوية والنشاط فيهم ويمحيهم من الانزلاق في متاهات الانحراف والسلوك غير السوي، إن تظافر وتكامل الجهد النظامي الرسمي وغير النظامي، ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني كفيل بتوفير البيئة الصالحة لمواجهة هذه التحديات مواجهة حضارية واعدة تمكن الأفراد من معاودة توافقتهم مع بيئاتهم باستمرار وتساعد على عملية الحراك الاجتماعي وتقليل الفوارق الطبقية، وتهيئة المناخات المواتية لتحقيق تنمية ثقافية مجتمعية أكثر غني، وتحقيق

مبادئ العدالة الاجتماعية، وهذه أمور أساسية لتحديث المجتمعات وتطويرها وتفعيل مقومات الجهد التنموي.

4- القضاء على إشكالية الأمية التي تعد من مدخلا أساسيا للعوامل التربية المستمرة

إن التوسع في برامج محو الأمية وتجويد نوعيتها وإتاحتها للنساء والرجال في الريف والبادية والحضر وللمتسربين اليافعين والعاملين العاطلين عن العمل هو مطلب يتزايد اليوم أكثر من أي وقت مضى خاصة ونحن على أبواب ألفية ثالثة قوامها العلم والتقنية يتسابق فيها العالم في مجالات غزو الفضاء وفك رموز الشفرة الوراثية وصناعة الحواسيب والاستشعار عن بعد والتعليم، ونحن لازلنا نتحدث عن ملايين من العرب لا يستطيعون أن تفك الخط أو تعرف أجدديات الرموز الحسائية إن أمة هذه طبيعتها لا تستطيع أن تنافس إطلاقا في ظل عولمة اقتصادية وعلمية وتقنية شرعية لا مكانة فيها إلا للعلم والتقنية.

إن تمكين الأميين من الحد الأدنى من المهارات والقدرات الحسائية والقراءة والثقافية هي المفتاح الأساسي لعوامل التعليم المستمر وبدونها لا يمكن أن يكون لهذه الملايين أي دور يذكر ضمن منظومة التربية المستمرة التي نسعي لتوظيفها في أنظمتنا العربية ومن هذه المنطلق فينبغي إيلاء عناية خاصة وجادة لهذه المسألة ووضع خطط قطرية وقومية لاستئصال هذه الآفة من جسد الجسم العربية حتى تتمكن خلال العقود الأولى من الألفية القادمة من القضاء التام على هذه الآفة.

إن المراهنة على الوقت لكسب الجولة ضد الأمية هي مراهنة فاسدة لأن الوقت قد يؤدي إلى استفحال الآفة وتفاقمها، والحل إذن هو وضع هذه المسألة في إطار الأولويات عند رسم سياسات التربية المستمرة الواعدة، إن القضاء على هذه الآفة ينبغي أن يتعد عن الطريقة التقليدية المألوفة التي لم تحقق منجزات تتناسب مع الطموحات المنشودة فالقضاء على هذه الآفة ينبغي أن ينطلق من تصور لهذه المشكلة على أنها مشكلة مجتمعية تشارك بها جميع الجهات والمؤسسات المجتمعية

حكومية وغير حكومية مدرسية وغير مدرسية بتظافر وتعاون محكم وتستثمر فيها القنوات الإعلامية، ويكون للأسرة والمجتمع والمؤسسات الجامعية دور كبير في تحقيق أهدافها، وإن تستهدف برامج عو الأمية تحسين نوعية الحياة للمشاركين، وتحقيق دوافعهم وذواتهم، وإكسابهم مهارات التفكير والتعليم الذاتي وتحقيق الربط العضوي بين المواد العلمية والمدرسية واحتياجات الدارسين واحتياجات العمل ومتطلبات الحياة في مجتمع عصري سريع التغير وشديد التعقد بمعنى أن بلورة مناهج وبرامج عو الأمية لابد أن تنطلق من التصورات الحاكمة لفلسفة التربية المستمرة.

5- تنمية الطفولة المبكرة في ضوء موجّهات التربية المستمرة

الاهتمام بالطفولة المبكرة رعاية وتربية مبدأ أصيل تدعو إليه الاتجاهات التربوية الحديثة، وهو مبدأ مطبق في كثير من بلدان العالم خاصة المتقدمة انطلاقاً من كون هذه المرحلة العلمية المبكرة تلعب دوراً أساسياً في بلورة اتجاهات الفرد وقيمه وشخصيته ودوافعه، ولهذا الأسباب إضافة إلى الاعتراف الصريح بحق الطفل في هذه المرحلة للتعليم والتعلم أسوة بالأفراد مباشرة، يصبح تعليم ما قبل المدرسة، أو في مرحلة مبكرة من حياة الطفل، على درجة كبيرة من الأهمية من أجل إعداد الأطفال لمزيد من التعليم واستفادتهم من نوعية التعليم المتطورة من المرحلة الابتدائية، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا التعليم وبعضها يجد أن تخصيص ولو عدد قليل من الشهور للتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة يمكن أن تفيد الطفل كثير فيما بعد.

6- الإيضاد بمستلزمات الطلب المتزايد على التعليم في الوطن العربي

تزايد الطلب الاجتماعي في الوطن العربي اليوم على التعليم والتمدرس نتيجة نمو الوعي الأسرى والثقافي ولاعتبارات اقتصادية واجتماعية ترتبط بتحسين مستوى الدخل والحراك الاجتماعي، ويعيق تحقيق هذا المطلب الاجتماعي الملح

اعتبارات اقتصادية لا تمكن بعض الدول خاصة ذات الأوضاع الاقتصادية الخاصة في استيعاب كافة الراغبين والقادرين على التعلم سواء في مستوى التعليم المدرسي الأساسي والثانوي أو الجامعي أو حتى البرامج الموجهة لمحو الأمية، إن عدم القدرة الاقتصادية على استيعاب هؤلاء الراغبين هو الذي أدى في كثير من الحالات إلى عدم تطبيق سياسة إجبارية التعليم الأساس وترك الأمر اختيارياً اجتماعياً مما ترتب عليه انعكاسات اجتماعية وتربوية واضحة.

وتكمن الإشكالية الكبرى في الوطن العربي في مسألة تلبية رغبات الدارسين للالتحاق بالجامعات والمؤسسات التعليمية العليا، إذ أن سياسات القبول في كثير من الدول العربية لا تجيز سياسة الباب المفتوح بقبول الراغبين في الالتحاق بالجامعات من خريجي الثانوية العامة حيث هناك شروط ترتبط بمعدل التخرج واجتياز اختبارات شفوية وتحريرية تؤدي إلى حرمان نسب كبيرة من خريجي الثانوية العامة من فرص التعليم الجامعي أو فرص بديلة موازية للتعليم الجامعي، وغالباً ما تكون الفرص الوظيفية حتى هي ذاتها غير مهياة، الأمر الذي يعد هدراً وظيفياً ضخماً له انعكاساته على موجهات فلسفة التربية المستمرة، إن التعليم الجامعي العربي مطالب بأن يكون اليوم مرناً ومفتوحاً وجاهزاً يدخله الفرد، متى ما شاء ويعود إليه متى ما شاء دون قيد أو شرط ليس بالضرورة لنيل شهادة جامعية، إنما لتحقيق أي هدف يبتغيه الفرد شخصياً أو تبتغيه المؤسسة التي ينتسب إليها، إن الجامعة هي النواة والمرتكز الحقيقي في تشكيل فلسفة التربية المستمرة، فإن أقدمت أو طلب منها أن تتغير وفق هذا التوجه ستضع نموذجاً يجتذي به في المؤسسات التربوية الأخرى، التي ينبغي أن تتكامل فيما بينها لتحسين نوعية الحياة في المجتمع.

8- الاهتمام بالمتقاعدين والكهول

فئة المتقاعدين فئة لا يخلو منها أي مجتمع هؤلاء المتقاعدون هم الذين بنو المجتمع بعقولهم وسواعدهم فليس من العدل والإنصاف أن يكون مصيرهم وجزائهم في نهاية العمل الجلوس والمكوث في المنازل خلف الجدران يعانون الملل والإحباط في الوقت الذي ينظر إليهم في كثير من المجتمعات على أنهم ثروات وخبرات وطنية ينبغي استثمارها استثماراً جيداً.

إن المجتمعات المتفتحة اليوم تنظر إلى مسألة التهيؤ للتقاعد ومرحلة التقاعد ذات إنها مرحلتان تنمويتان غاية في الأهمية والحساسية لا بد من تهيئة الفرد لتقبلها والتكيف مع مقتضياتها، ولتحقيق ذلك تنظم برامج إرشادية وتربوية تمكن من إحداث هذه النقلة في الحياة تلافياً لتأثر الفرد نفسياً أو عقلياً أو اجتماعياً سلباً نتيجة لما يمكن أن تتركه هذه الصدمة والانفصال والاقتراع الكلي من روابط العمل من آثار على طبيعة الوتيرة الحياتية التي ألفها طيلة حياته وأصبحت جزئاً لا يتجزأ من كينونته ومخيلته ووجوده.

إن فترة التقاعد في نظر المجتمعات المتقدمة هي مرحلة نضج يتهيأ الفرد فيها لتحقيق ذاته وإنجاز المشروعات الكبرى التي لم يسمح الوقت بتنفيذها والتفكير بمشروعات خاصة الأكبر منه سناً، فلقد اهتمت كثير من دول العالم بهذه المرحلة وجعلتها جزءاً لا يتجزأ من المنظومة التربوية والسلم التعليمي الرسمي.

إن العناية ببرامج الطفولة المبكرة كجزئية أساسية في منظومة التربية في الوطن العربي تكتسي أهمية خاصة إذ أن الأطفال في المجتمع العربي يمثلون 45-50% من السكان وهذه النسبة لا يستهان بها من إجمالي السكان ونظراً لتفشي الأمية خاصة بين الأمهات اللاتي يفترض عليهم أن يقمن بدور التثقيف الأسرى، ونظر لقصور الدور الإعلامي التربوي والتثقيفي الذي تقدمه الفضائيات العربية، ونظراً لقلّة خدمات الرعاية المبكرة للطفولة فينبغي الالتفات جيداً لمسألة رعاية الطفولة المبكرة

والنظر إليها نظرة حديثة من منظور المفاهيم المرتبطة بالتربية المستمرة.

إن إشكالية رعاية الطفولة المبكرة في إطار التربية المستمرة لا تقف عند حد قصور برامج التعليم الموجهة لهذه الفئة المجتمعية بل تمتد لقصور الخدمات الموجهة للأطفال المبدعين والموهوبين والمعوقين وذوى الحاجات والأوضاع الاجتماعية الخاصة، الأمر الذى يستدعي الأنظمة العربية إلى وضع عناية أكبر لهذه المرحلة الجوهريّة من مراحل النمو الإنساني هذا من جانب، ومن جانب آخر يتحتم على الأجهزة المجتمعية الأخرى المشاركة في بناء الإنسان من منظور التربية المستمرة أن تجود مشروعها الثقافي الموجه لبناء الطفل العربي لتركيز هذه التربية على خلق الطفل المبدع، المؤمن بالحوار والتعايش واحترام أذواق الآخرين وحقوقهم ومتفاهم ومتعايش، إن تعاون الأجهزة التعليمية النظامية وغير النظامية كفيل بمخلق جيل عربي ذي مواصفات وسمات تتوافق مع معطيات العصر وروحه، وفي الوقت ذاته محافظة على أصالتها وهويتها وتراثها، وهذا لن يتم إلا وفق خطة متفق بشأنها وعدودة برساتها لثلا تترك هذه المسألة للاجتهادات الشخصية التي غالبا لا تحظي إلا بأجر واحد هو أجر اجتهادها، هذا من جانب ومن جانب آخر فطالما أن تعليم المستقبل لن يكون قاصرا على عمليات التلقين والحفظ وتلقي المعلومات بشكل الفرد وأسرتة وبطبيعة الحال على المجتمع بشكل عام، ويتضرر من هذه الوضعية بشكل خاص، الفتيات والقاطنين بالريف وذوى الأوضاع الصحية الخاصة.

وبشكل عام تعد الجامعات اليوم جامعات مغلقة لا تقبل الطلاب إلا في سمة معينة، وأن لا يكون قد مضى على تخرجهم من الثانوية العامة إلا سنوات محدودة ومعدلم مناسباً، ومع كل هذا يمكن أن يزج بهم في تخصصات قد لا تناسب أوضاعهم أو اهتماماتهم، والطلبة المنتظمون بالجامعة لا تسمح الإجراءات في أغلب الأحيان انقطاعهم عن الدراسة للالتحاق بسوق العمل والرجوع مرة أخرى لمواقع الدراسة في عملية تكاملية بين التعليم والعمل والدراسة والحياة.

إن هذه الوضعية المرتبطة بقصور قدرات الجامعات عن تلبية الطلب المتزايد على التعليم، ومحدوديتها في خدمات وبرامج التعليم المستمر للمتخصصين والمتمين وكافة الشرائح المهنية والاجتماعية وندرة الدراسة العليا، وعدم إتاحة الفرصة للاستفادة من موارد الجامعة وإمكانياتها تحتم اتخاذ إجراءات جذرية لإصلاح هذا الخلل الذي يؤثر سلباً على تحقيق الأفراد لذواتهم وعلى المسألة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، إن أحداث التكامل بين القطاع العام والخاص والأهلي والسماح للمؤسسات الربحية وغير الربحية بإنشاء جامعات تخضع للإشراف الرسمي من قبل الدولة وتشكل حلقة ضرورية لتفعيل مسألة التربية المستمرة في الوطن العربي وتفك الاختناقات التي تواجه الدول في هذا المضمار.

إضافة إلى ذلك، فإن إنشاء وحدات وهيكل للتربية المستمرة وخدمة المجتمع وغيرها من الإجراءات ستضمن توفير بيئة مجتمعية تسمح للأفراد بالتعلم طيلة فترات حياتهم بشكل متناوب حسب ما تسمح به أوقاتهم وظروفهم وما تقتضيه احتياجاتهم، إن كل هذا يحتم إعادة النظر في مؤسسات التعليم الجامعي وإعادة صياغتها للتحرك وفق معطيات ومتطلبات المرحلة، أي أن هدف التربية الأساس هو زيادة قدرة الفرد على التكيف مع ما يستجد من المتغيرات العلمية والتكنولوجية وبالتالي مع المتغيرات الاجتماعية الناجمة عنها، تحتاج عملية التكيف تلك بجانب الاعتبارات الثقافية والنفسية إلى تنمية مهارات الفرد الذهنية التي تؤهله للتعامل المباشر مع مصادر المعرفة دون وسيط بشري مستبدلاً إياه بوسيط معلوماتي واتصالي.

إن لهذه التغيرات المعرفية مضامين متعددة جميعها تؤكد على أهمية تحديث التربية العربية وتوجيهها في ضوء فلسفة التربية المستمرة فالتعليم الأساسي والنظامي ينبغي أن يركز بشكل أكبر على أهمية مهارات التفكير العليا وحل المشكلات في مهارات استخدام أجهزة الذكاء الاصطناعي التي تؤهل الفرد

لمواصلة تعليمة ذاتيا مدى الحياة بعيداً عن الأساليب الكلاسيكية التي لا زالت سائدة في الأنظمة التعليمية العربية وتضخم المعرفة والتسارع المذهل في تأكلها يحتم توفير برامج مستمرة ومتنوعة تلبي احتياجات الشرائح الاجتماعية والمهنية المختلفة كي تتمكن بصورة مرنة من الحصول على أية نوع من التدريب ترغبه وفي أية زمن تشاء بعيداً عن القيود والضوابط الكلاسيكية، ولعل القصور الواضح في فرص التدريب في أثناء الخدمة بالنسبة للتربويين والمعلمين والإداريين وغيرهم من الشرائح المهنية الأخرى، الدليل مهم للغاية عند طرح مسألة التربية المستمرة فالطريقة الكلاسيكية لتدريب المعلمين أو الإداريين والتي تستلزم حضورهم في مكان معين وما يستلزم ذلك من جهد ومال وقت، جعل قلة من التربويين رغم كل ما يحصل من تغيرات في فضاءات تخصصاتهم لا يحصلون على تدريب يذكر، والسواد الأعظم منهم يمارس مهنته وفق معلومات وطرق تعلمها منذ عقود سلفت إبان دراسته الجامعية وهذا يعكس الواقع الصعب الذي يعيشه.

إن إعطاء مسألة التدريب المستمر في أثناء الخدمة مكانة محورية لا يمكن أن يتم إلا في إطار منظومة تؤمن حقا بمجدوى التربية المستمرة والتعليم المستمر مدى الحياة، ودور وهدفه الاقتصادي والاجتماعي ويمكن لصناع القرارات تتناسب مع طموحاته وأماله وتلائم مع قدراته وإمكانياته والاستمتاع بأوقات الفراغ بتعليم مفيد وترفيه بربى نافع والإلتقاء مع جماعات حالت الظروف دون الالتقاء معهم بصورة مستمرة وتحقيق هذه الأمور في المجتمعات المتقدمة تتم وفق برامج غير نظامية تقدم خدمات الإرشاد والتوجيه تساعد الفرد على بلورة مشاريعه التقاعدية بصورة واقعية بعيدة عن الارتجال وإن هؤلاء المتقاعدين في الغالب يمثلون ثروات لا تقدر بثمن إذ من بينهم المربي والمهندس والمبدع والقاضي والطبيب والعالم الطبيعي والاجتماعي والمحاسب والعسكري فلا يمكن أن تضيع هذه الثروات في أوج نضجها وعطاءها إذ لا بد أن تستثمر استثماراً حقيقياً من خلال تهيئة الظروف

التي تمكن المتقاعدين من القيام بدور المعلم والمتعلم في أن واحد متي ماهيئة المراكز التي تمكنهم من ممارسة والقيام بهذه الأدوار.

فمن خلال هذا التصور يمكن استثمار المتقاعدين كقوة اجتماعية واعدة تحرك مشروع التربية المستمرة وإن مسألة استثمار المتقاعدين كقوة دفع لمشروع التربية المستمرة مدى الحياة ليس هو المشروع الوحيد الذي يمكن التفكير فيه لبلورة مشروع مجتمعي ضخم للتربية المستمرة.

ثالثا : ملامح الاستراتيجية العربية للأخذ بفلسفة التربية المستمرة

هناك بعض التغيرات التي ينبغي الأخذ بها لبلورة إستراتيجية عربية مستمدة من مبادئ التربية المستمرة والتي من أهمها :

1- إصدار الدول العربية لتشريعات رسمية معززة تتناول التربية المستمرة خاصة في بعدها غير النظامي الذي لم يتبلور بمفهومه الواسع في شكل سياسات وهيكليات واضحة في العديد من الدول العربية.

2- الاعتراف الصريح بأهمية التربية المستمرة ودورها في تحديث المجتمع وتنميته وأنه لا يمكن تحقيقها وترجمتها إلى مشروع حضاري إلا من خلال تحقق التكامل والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

3- ضرورة توفير التعليم الأساسي للجميع بغض النظر عن أعمارهم وأجناسهم أو فئاتهم، وضرورة أن يدركوا حقهم في التعليم من خلال الحياة.

4- سن التشريعات اللازمة والاعتراف بمرحلة الطفولة المبكرة كمرحلة أساسية من السلم التعليمي في الأقطار العربية نظرا لخطورة هذه المرحلة ودورها في تشكيل شخصية الأفراد وبناء اتجاهاتهم.

5- تعبئة الجهود الرسمية والشعبية لمواجهة الأمية.

6- التكامل والتنسيق بين التعليم النظامي وغير النظامي.

- 7- إحداث التغييرات اللازمة في بنية التعليم العالي.
- 8- ضرورة الأخذ بنظام التعليم عن بعد.
- 9- تشكيل هيئات عليا ومراكز للتدريب في أثناء الخدمة والبحث في مجال التربية المستمرة.
- 10- العناية بالمكتبات المدرسية والوطنية ومراكز مصادر المعرفة والتعلم وتجهيزها بالإمكانات بأدوارها، وعقد ورش عمل مستمرة في موضوعات متشعبة تلي احتياجات الطلاب والمجتمع المحلي.
- 11- التنسيق بين المؤسسات التعليمية والتثقيفية والأجهزة المسئولة عن القنوات الإذاعية والفضائية والمحلية لتوظيف هذه القنوات من خدمة القضايا التربوية كبرامج التقوية وتدريب المعلمين والتثقيف والإرشاد الطلابي والمجتمعي وبرامج محو الأمية والبرامج الموجهة للحفاظ على الهوية والثقافية العربية وتفهم الثقافات الأخرى والقدرة على التعامل معها وأن يتم كل ذلك بالتنسيق والتعاون مع المتخصصين في بناء وتطوير البرامج والمناهج.
- 12- العناية ببرامج التربية المستمرة لمواجهة لمكافحة البطالة والفقر وذلك من خلال عقد دورات تدريبية مستمرة للعاطلين عن العمل واليا فعيين المتسربين من المدارس والفئات الخاصة والمعوقين لإدماجهم في عجلة التنمية وسوق العمل.
- 13- العناية بالبرامج التثقيفية والاجتماعية بشكل مستمر خاص تلك الموجهة لتكيف الاجتماعي ومحاربة المخدرات وبرامج الأسر المنتجة وتطوير المرأة الريفية واليدوية ورعاية المتشردين والعناية بالبيئة.
- 14- نشر قيم التطوع وتشجيع الجهود والمنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان التعليم المستمر ومؤازرتها ماديا ومعنويا للقيام بالمسئوليات الملقاة على عاتقها وأن تتكامل مجهوداتها مع مجهودات القطاعات الحكومية الخاصة.

رابعاً : العوامل التي ساعدت على الأخذ بها

1- الضرورة الحيوية لتكيف الأفراد مع المعرفة والتكنولوجيا الجديدة فالثقافات في المجتمعات المتقدمة صناعياً وتعليمياً تبين ضرورة توافر القدرة على التكيف مع التغيير المستمر وضرورة وضوح الرؤية أمام الفرد عند اختيار مستقبله المهني، وقد ارتبط بذلك تضاعف الحصيلة المعرفية التي يكتسبها الأفراد، وبخاصة العمال المهرة والمتخصصون والعلماء من يوم لآخر.

2- ما يتطلبه الحراك المهني في المجتمع وبخاصة في المجتمعات الصناعية من تدريب الأفراد وإعادة تدريبهم على مهن معينة أدى إلى الاهتمام بتقديم برامج لتعليم الكبار، وقد تأخذ هذه البرامج شكل التعليم الممتد، وقد تأخذ أشكال أخرى كالتعليم بالمراسلة.

3- ما يرتبط بالحراك الثقافي والاجتماعي في المجتمع في الدول المتقدمة، بل وفي الدول النامية بخاصة، من حصول الفرد على مؤهل عال جامعي كلما كان ذلك ممكناً.

4- الرغبة في تلبية الطلب المتزايد على التعليم، الذي يتسم به عصرنا ويمكن تفسير هذا الطلب المتزايد على التعليم من ناحيتين أحدهما متصل بالمواطن والأخرى متصلة بالوطن فمن ناحية المواطن نجد أن التعليم يساعد على الحصول على مركز اجتماعي أفضل فالتعليم أبا كانت صيغته (سلم) يصعد عليه الفرد وصولاً إلى الوضع الذي يشبع طموحه والحصول على المؤهل محل عقده قد يعاني منها الفرد طوال حياته.

ومن ناحية الوطن يبرز الطلب على التعليم المدرسي النظامي وغير النظامي كعلاج لمشكلات اجتماعية منها كما هو الحال في دول العالم الثالث ومن بينها مصر مشكلة الأمية ويرتبط زيادة الطلب على التعليم اجتماعياً وكعلاج لبعض المشكلات الاجتماعية، دور التعليم في التنمية، والتنمية الشاملة تجمع بين التنمية

الاجتماعية وتنمية الموارد الاقتصادية فالاستثمار في رأس المال البشرى رغم صعوبة تحديد عائدة والتعرف على نتائجه بصور نقدية صار ضرورة من ضروريات التنمية الشاملة، باعتبار أن الإنسان غاية هذه التنمية ووسيلتها.

وإن الزيادة السكانية أو الانفجار السكاني ساعد على وجود طلب متزايد على التعليم فقد حدثت زيادة سكانية، وبخاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة ارتفاع معدلات المواليد والانخفاض التدريجي في معدلات الوفيات نتيجة للتقدم الطبي والتحسين المستمر في مستوى الخدمات الصحية.